مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث ـ العدد الثامن ـ أكتوبر 2015م

نشأة وتطور الصناعات التحويلية في محافظة المثنى

(دراسة في جغرافية الصناعة)

محمود محمد حسن الشمري*

إشراف

أ.د. أحمد السيد الزاملي**

المقدمة

يعد النشاط الصناعي احد أهم الأنشطة الاقتصادية والنشاط المحوري الذي تعتمد علية الأقاليم والدول في بناء اقتصادياتها وتطوير قطاعاتها الخدمية المختلفة، وذلك لما يمتلك هذا النشاط من الإمكانيات والقدرات الكفيلة لتطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، فالإقليم حينما يمتلك نشاطا صناعيا متطورا يكون قادرا على توفير المتطلبات الأساسية للبناء والتقدم لسكانه ويمكنه من رفع المستوى المعيشي لهم وتوفير كافة الخدمات على مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية، ويمكن من خلالها إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة وإحداث تطوير في البيئة العمرانية والخدمية للإقليم، يحدث كل هذا من خلال الاستثمار الجيد للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتاحة للنشاط الصناعي في الإقليم وتوظيفها لصالحه، عندها تنعكس نتائجها وأثارها الايجابية المختلفة في تنمية الإقليم اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً وخدمياً[1].

* باحث لدرجة الدكتوراه قسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة القاهرة

** أستاذ الجغرافية البشرية– بكلية الآداب– جامعة القاهرة.

وهنا يأتي دور عملية تحقيق التنمية الصناعية ضمن الحيز المكاني للإقليم الجغرافي، لكونها تمثل القاعدة الأساسية التي تسهم في تعزيز فرص تطوير الهيكل الصناعي والاقتصادي والاجتماعي فضلا عن توفير فرص عمل مناسبة لكثير من العاطلين والمساهمة في زيادة معدلات دخول الأفراد وبدورها تساهم في القضاء على البطالة مما يساهم في نقل الإقليم من واقع التخلف إلى واقع التطور الاقتصادي والصناعي.

المبحث الأول

مراحل تطور الصناعات التحويلية في محافظة المثنى

تمهيد:

تعد دراسة مراحل التطور التاريخي للصناعات التحويلية ذات أهمية خاصة في رسم سياسة التوزيع الجغرافي وتحديد الاتجاهات المستقبلية لنموها وتطورها، حيث لا يمكن دراسة مراحل تطور هذا القطاع في المحافظة بمعزل عن مقارنتها بالعراق، ذالك لبيان أهميتها وتحديد واقعها الجغرافي، وهذا يكون عن طريق استخدام بعض المؤشرات الصناعية التي تبين صوره التباين والتطور والتغيرات التي تطرأ على واقع الصناعات التحويلية مع بيان أهم الأسباب التي تؤدي إلى تزايد أو نقصان في عدد منشآتها أو عدد العاملين فيها ،هذا إذا ما علمنا ان قطاع الصناعات التحويلية وبقية القطاعات الأخرى يتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، لذا تم تقسيم مراحل التطور التاريخي إلى أربعة مراحل كما يأتي:

المرحلة الأولى (1921 – 1957):

كان اقتصاد العراق في هذه المرحلة بشكل عام زراعيًا متخلفًا والصناعات القائمة في تلك المدة صناعات حرفية استهلاكية لحد ما، وشهدت هذه المرحلة تأسيس الدولة العراقية والحكم الوطني فيها عام 1921، وهي بداية مهمة في مجال تحقيق التنمية الصناعية في البلاد[2]. فقد صدرت عدة قوانين مهمة كقانون التعريفة الجمركية عام 1923 والذي ساهم في إعفاء الآلات والمكائن المستوردة من الضرائب، إذ تضمن هذا القانون جملة من الامتيازات التي تخص أصحاب المشاريع ورؤوس الأموال للمستثمرين في قطاع الصناعة، كما شرعت الحكومة قانون تشجيع الصناعة الوطنية رقم 14 لسنة 1929 إذ كان لهذا القانون دورًا إيجابيًا في تطوير الصناعة الوطنية المحلية لما تضمنه القانون من امتيازات وإعفاءات للمؤسسات الصناعية الوطنية[3]، وقد أجريت تعديلات كثيرة على هذه القوانين ساهمت بدورها في تشجيع وإقامة المشاريع الصناعية ضمن قطاع الصناعات التحويلية وبعض الصناعات الأخرى، كما شهدت هذه المرحلة تأسيس المصرف الصناعي العراقي عام 1947 لغرض منح القروض والمساعدات لدعم المشاريع الصناعية الوطنية وبلغ رأس المال المستثمر في تلك الشركات الصناعية ما مقداره 4،5 مليون دينار عراقي بلغت مساهمة المصرف الصناعي منها 1،3 مليون دينار حيث كان عدد الشركات والمشاريع الصناعية في تلك الفترة ما يقارب 16 معملاً في عموم العراق تركزت معظمها في محافظات بغداد والبصرة والموصل، وفي عام 1950 تأسس مجلس الإعمار الذي تبنى مسؤولية التنمية الاقتصادية في البلاد وتنمية جميع موارده الطبيعية والبشرية بما يخدم تحقيق تنمية اقتصادية وصناعية تساهم في رفع المستوى المعيشي لسكان المحافظات، عن طريق وضع برامج وسياسات إنمائية بهدف استغلال موارد العراق من النفط الخام وتوجيهها لأغراض التنمية الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية[4]. وفي هذه

المرحلة لم تشهد محافظة المثنى تطورًا ملحوظًا في نشاطها الاقتصادي والصناعي لعدم توفر الإمكانات المتاحة حيث اقتصرت على بعض النشاطات الزراعية والصناعية القديمة والمتمثلة ببعض الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية القديمة، فضلاً عن معامل صغيرة غذائية وأخرى إنشائية و خشبية كان الغرض منها سد الحاجة المحلية لسكان تلك المناطق كونها صناعات استهلاكية محلية، لهذا لم تتوفر إمكانات طبيعية وبشرية للنشاط الصناعي حتى يظهر وبشكل ملحوظ خلال تلك الحقبة الزمنية بعكس مراكز المدن الكبرى في بغداد والبصرة والموصل التي شهدت تطورًا صناعيًا كبيرًا، حيث تعد هذه المرحلة من المراحل التي اتخذت طابعًا جديًا بالنسبة للتطور الصناعي، حيث تميزت بزيادة عوائد البلاد من صناعة استخراج النفط، إذا بلغت في عام 1955 نحو 73،7 مليون دينار ساهمت في إنشاء قاعدة اقتصادية لعملية التنمية الصناعية بالعراق وخاصة في المدن الكبرى.

المرحلة الثانية (1958- 1970) :

شهدت هذه المرحلة تعديلات وتطورات عديدة على مستوى القطاع الصناعي ومرحلة التصنيع بالعراق، حيث تم إلغاء مجلس الإعمار بعد ثورة تموز 1958 وشكلت مكانه وزارة الصناعة ووزارة التخطيط والتي تولت مسؤولية مهمة التخطيط والتنمية الصناعية في عموم البلاد، كما تم في عام 1959 عقد عدة اتفاقيات اقتصادية ثنائية أهمها تلك التي أبرمت مع حكومة الاتحاد السوفيتي(سابقا) والتي تضمنت اهتمام كبير لقطاع الصناعة في بناء مجموعة من المشاريع الصناعية، وكان عددها آنذاك 14 مؤسسة صناعية توزعت على عدة محافظات من العراق[5]، خلال هذه الفترة ارتفعت عائدات النفط العراقية حتى وصلت إلى 89،70 مليون دينار، وارتبط ذلك بعاملين الأول الزيادة الكبيرة في

إنتاج النفط وتصديره من شركة نفط البصرة والموصل والعامل الثاني ارتفاع حصة العراق من العائدات النفطية بحسب الاتفاقية التي أبرمت عام 1951[6].

وفي عام 1961 صدر قانون جديد للتنمية الصناعية حل محل قانون تشجيع الصناعة الوطنية الغرض منه منح المساعدات المالية للمؤسسات الصناعية على مرحلتين الأولى عند تأسيس المشروع الصناعي والثانية عند شروعه بالإنتاج، كما صدرت خلال هذه المرحلة ثلاث خطط اقتصادية استثمارية، كما موضحة بالجدول(1) والشكل (1) وهي كما يلي:

الأولى: **الخطة الاقتصادية (1959–1961)** وهدفها وضع خطة تفصيلية مدروسة للقطاعات الاقتصادية بشكل عام إذ بلغت مخصصات تلك الخطة 327،65 مليون دينار موزعة على القطاعات المختلفة بلغت حصة قطاع الصناعة منها 32،78 مليون دينار بنسبة قدرها 10% توزعت على مختلف الفروع الصناعية.

الثانية: **الخطة الاقتصادية التفصيلية (1961– 1965)** وقد أكدت في أهدافها على أهمية تحقيق التنمية الصناعية إذ بلغت مخصصاتها 556،3 مليون دينار كانت حصة قطاع الصناعة منها 166،78 مليون دينار بنسبة30%.

الثالثة: **الخطة الاقتصادية الخمسية (1965– 1969)** وكانت مخصصاتها 668 مليون دينار، وقد سميت بخطة التنمية الصناعية، إذا استندت هذه الخطة على الفروع الصناعية الخمسة الرئيسة وهي الصناعات الغذائية والكيماوية والنسيجية والصناعات اللافلزية والمعدنية، وبلغت حصة القطاع الصناعي ما مقداره 187،2 مليون دينار بنسبة 28% من إجمالي مخصصات الخطة البالغة 668 مليون.

ومن خلال تلك الخطط القومية الاقتصادية تنوعت وتوسعت القاعدة الصناعية في العراق وأصبحت تشمل كل فرع الصناعة بالإضافة إلى زيادة دور القطاع الاشتراكي الذي أصبح الأكبر حجمًا وفاعلية في البناء الاقتصادي والصناعي منه على وجه الخصوص، كما وتم التأكيد على الأهداف الاجتماعية في التوزيع الجغرافي لتلك الاستثمارات في مختلف المحافظات التي لم يستثمر فيها القطاع الصناعي بشكل يخدم سكان تلك المحافظات ومنها منطقة الدراسة لذا فقد شهدت من خلال هذه الخطط تطورًا واسعًا في قطاعاتها الاقتصادية ومنها قطاع الصناعة على وجه الخصوص، فقد تم إنشاء معمل اسمنت الجنوب في قضاء السماوة عام 1958 وبطاقة إنتاجيه 1500 طن/يوميًا، أما الإنتاج الفعلي بلغ حوالي1200طن/يوميا، ويعد من المشاريع الكبيرة والتى تلبي احتياجات المشاريع الإنشائية بمادة الاسمنت، بالإضافة إلى إقامة العديد من المعامل الصناعية المتمثلة بمعامل الطابوق والجص (الملاط) والكاشي (البلاط) والإسفلت، ذلك لتوفر الإمكانات المتاحة في المحافظة لإقامة هكذا معامل صناعية، هذا بدوره انعكس على واقع النشاط الاقتصادي والصناعي للمحافظة من خلال رفدها بهذه المشاريع التى تسهم بدورها في تحقيق أهداف التنمية الصناعية للمنطقة والارتقاء بواقعها الاقتصادي إلى أفضل ما يكون.

جدول (1)
المخصصات المالية للقطاع الصناعي في الخطط الاقتصادية في العراق ما بين (1959- 1969)

القيمة = ألف دينار

ت	الخطة	المخصصات المالية	حصة القطاع الصناعي	النسبة%
1	الخطة الاقتصادية المؤقتة (59- 1961)	327.650	32.78	10
2	الخطة الاقتصادية التفصيلية (61- 1965)	556.3	166.78	30
3	الخطة الاقتصادية الخمسية (65-1969)	668	187.2	28

المصدر: عبد العزيز مصطفى، رشاد مهدي هاشم، التخطيط الصناعي، مطبعة التعليم العالي، الموصل 1989، ص 320- 322 .

شكل (1)

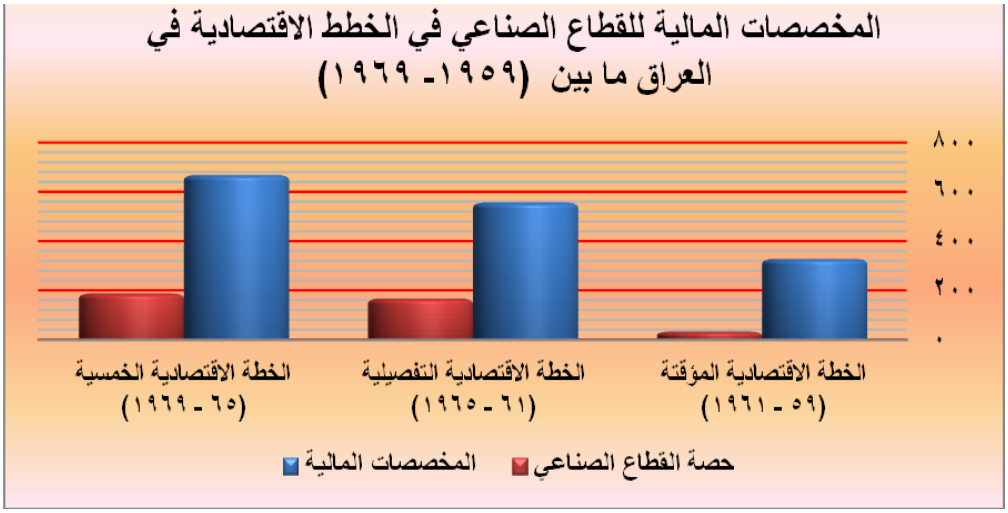

المصدر: عمل الباحث عن جدول (1) .

المرحلة الثالثة (1971– 1988):

في هذه المرحلة حدث تطور تاريخي مهم تمثل بتحرير الثروة النفطية من الشركات الأجنبية بقرار التأميم في 1972/6/1 واستغلال العائدات النفطية لأغراض التنمية الاقتصادية إذ أعطت الدولة اهتمامًا كبيرًا في مسألة التوزيع الجغرافي للصناعة، وإعادة النظر في واقع التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق انطلاقًا من مبدأ التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل وتوزيع المؤسسات الصناعية الجديدة في عموم العراق وبما يضمن تحقيق تطور صناعي لمختلف أنحاء البلاد وخصوصًا المناطق والمحافظات التي تعاني التخلف وسوء الأوضاع الاقتصادية فيها[7]، كما شهدت هذه المرحلة صدور عدة خطط للتنمية الاقتصادية والتي أسهمت في تنمية القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الصناعة منها وهي كما يلي:

1- **<u>خطة التنمية الاقتصادية (1970– 1975)</u>** وتعد هذه الخطة مهمة جدًا لأنها شملت جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها الزراعية والصناعية إذ بلغت مخصصات القطاع الصناعي 839 مليون دينار ساهمت وبشكل كبير في تنمية تلك القطاعات الاقتصادية ومن أهداف هذه الخطة[8].

أ- التأكيد على الإسراع في إستراتيجية التنمية الصناعية بشكل يخدم جميع قطاعات الصناعة والنهوض بالواقع المتخلف اقتصاديًا.

ب- التوسع في إقامة صناعات تساهم بدورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الموارد والإمكانات المتاحة في إقامة صناعات ومشاريع تخدم المنطقة بحيث تتوفر مقومات إنتاجها محليًا بدل من استيرادها من الخارج.

ج- توزيع المشاريع الصناعية وبشكل متوازن جغرافيًا على مختلف المحافظات في ضوء عدة اعتبارات تراها الدولة مناسبة وتخدم تلك المناطق وتكون بالاتجاه الصحيح.

2- **خطة التنمية الاقتصادية (1976- 1980)** تميزت هذه الخطة بالتوسع الكبير في الجانب الاستثماري والأسرع في دعم وتنفيذ المشاريع الصناعية، فقد ارتفعت مخصصات القطاع الصناعي عن الخطة السابقة إلى 4490 مليون دينار، وهذا يعطي مؤشرًا إيجابيًا لدعم المشاريع الصناعية بما يخدم اقتصاد البلد.

من خلال معطيات الجدول (2) والذي يبين تطور عدد المنشآت وعدد العاملين في محافظة المثنى والعراق للمدة 1971- 1988، نلاحظ تطور ملحوظ خلال المدة 1971- 1976 إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية في المحافظة 917 منشأة وبنسبة 1،3% من إجمالي عدد المنشآت في العراق، في حين كان مجموع عدد العاملين 4459 وبنسبة 1،1% من إجمالي العاملين الكلي، بينما انخفض عدد المنشآت عام 1981 إلى 303 منشأة وعدد العاملين إلى2578 عاملاً، بسبب نشوب الحرب العراقية – الإيرانية وانخراط عدد كبير من العاملين في الصناعة بجبهات القتال وعسكره المجتمع العراقي آنذاك، فضلا عن التوجه الحكومي في دعم المؤسسة العسكرية بعد توقف مؤسسات صناعية عديدة ترى الدولة عدم جديتها في العمل المدني.

وفي عام 1988 وبعد انتهاء الحرب عادت ونشطت حركة النشاط الصناعي بالنسبة لمحافظة المثنى إذ بلغ عدد منشآتها680 منشأة صناعية أو ما نسبته 1،7% من مجموع المنشآت الكلي في العراق والبالغة 40445 منشأة، في حين وفرت هذه المنشآت فرصة عمل لأكثر من 2973 عامل إذ أن أغلب هذه المنشآت صغيرة الحجم تابعة للقطاع الخاص، ماعدا بعض المنشآت الكبيرة

التابعة للقطاع العام كمعامل الاسمنت وبعض مطاحن الحبوب وغيرها من القطاعات الصناعية الأخرى.

لذا يلاحظ من خلال ما تقدم أن هناك تطورًا ملحوظًا شاهدته المحافظة خلال هذه المرحلة من خلال الزيادة الحاصلة في عدد المنشآت وعدد العاملين فيها، انعكس وبشكل إيجابي على تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذي شجع على إقامة وتطوير المشاريع الصناعية بما يخدم اقتصاد المحافظة وتحسين الوضع المعاشي ومستوى دخل الفرد، وبالتالي تساهم في تحقيق تنمية صناعية شاملة لجميع الصناعات الصناعية في المحافظة.

جدول (2)

تطور عدد المنشآت وعدد العاملين في محافظة المثنى والعراق للفترة (1971- 1988)

السنة	الوحدة	عدد المنشآت	عدد العاملين
1971	المثنى	433	1821
	العراق	31270	171390
1976	المثنى	484	2638
	العراق	39148	228200
1981	المثنى	303	2478
	العراق	31462	241400
1988	المثنى	680	2973
	العراق	40445	276623

المصدر: عبد الزهرة الجنابي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط، أطروحة دكتوراه (غ.م) كلية الآداب، جامعة بغداد، 1996، ص 145- 148 .

المرحلة الرابعة (1989- 2012):

طرأت ظروف اقتصادية وسياسية صعبة جدًا خلال هذه المرحلة أثرت وبشكل واضح على اقتصاد البلد وإخفاق جوانب عديدة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية مما ساهم في إضعاف النشاط الصناعي وعدم قدرته على مواكبة التطور والتقدم الإقليمي والعالمي تمثلت بالنحو الآتي.

1- حرب العراق على الكويت وما نتج عن هذه الحرب من عقوبات صارمة على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومنها فرض الحصار الاقتصادي الذي أثر وبشكل كبير على اقتصاد العراق وتدنى جميع المستويات وعلى كافة القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية.
2- الرد العسكري على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بحرب الخليج الثانية أدت إلى تدمير للبنى التحتية للعراق أثرت على القطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها.
3- هيأت الظروف المشار إليها أعلاه ظاهرة الفساد الإداري والمالي في أغلب مفاصل الحياة الرئيسية عمدت بشكل أو بأخر إلى تعطيل وإيقاف منهج التطور المواكب لتغيرات العصر آنذاك.

هذه الظروف ساهمت في تراجع الوضع الاقتصادي خلال تسعينيات القرن الماضي جعلت من قيمة الدينار العراقي تهبط إلى أقل مستوياته، إذ أصبح مقدار الدولار يعادل 4000 دينار عراقي بعد أن كان الدينار بداية العقد الثامن من القرن المنصرم يساوي أكثر من 3 دولار أمريكي، فضلا عن تحجيم عمليات البيع والشراء داخل وخارج البلاد حتى أصبح الفرد العراقي لا يملك قوت يومه لكثير من شرائح المجتمع، إذا ارتفعت أسعار المواد الغذائية وحاجات الإنسان المتعددة مقابل انخفاض كبير في دخل الفرد العراقي، إذا كان ما يتقاضاه المعلم الحكومي شهريًا أقل من دولار واحد، لذا كانت هناك صعوبة استيراد السلع والآلات والمكائن التي تحتاجها الصناعة حتى أصبح البحث عن البديل حالة

شائعة في البلاد، وفي بداية القرن الواحد والعشرون وتحديدا في 2003/4/9 ودخول القوات الأمريكية العراق وإسقاط حكومة حزب البعث الحاكم، أصبح العراق باباً مفتوحًا ومترعًا للبضائع الأجنبية الرخيصة مقارنة مع المنتج المحلي الذي رفع راية الاستسلام والتوقف عن الإنتاج، فضلاً عن حالات السلب والنهب التي تعرضت لهذه المنشآت الصناعية إلى جانب التدهور الأمني وضعف السيطرة الأمنية، كلها عوامل قضت على حالة الأمل والبناء في البلاد استمرت لسنوات تراوحت من 3–5 سنوات خاصة بعد تشكيل الحكومة العراقية التي أخذت على عاتقها الاهتمام بالجانب الاقتصادي وكان للصناعة نوعا ما حيزا من هذا الاهتمام إذ ظهرت زيادة واضحة في عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين، فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية في محافظة المثنى 1176 منشأة لعام 2012 في حين بلغ عدد العاملين فيها 10999 عاملا موزعين على قطاعات الصناعة المتوطنة في المحافظة.

المبحث الثاني

الواقع الجغرافي للنمو الصناعي في محافظة المثنى والعراق

للفترة (1971 - 2012)

من خلال العرض السابق لمراحل التطور الصناعي لوحظ معاناة القطاع الصناعي من نقص في المواد الأولية ورأس المال وعدد العاملين، إلى أن شرعت الحكومة لبعض القوانين وإصدار الخطط التنموية الاقتصادية لغرض تحفيز القطاع الصناعي وتحقيق أهداف التنمية الصناعية من خلال إقامة المشروعات الصناعية، حيث تزايد الإنفاق الحكومي على تلك المشاريع وخصوصًا بعد عام 1973 وتحرير الثورة النفطية واستغلال عوائدها للاستثمارات الصناعية، كما عمدت سياسة الدولة إلى زيادة رأس مال المصارف الصناعية لتسهم بدورها في تنمية الحركة الصناعية في المحافظة وعموم العراق.

أولاً :التطور الصناعي في عدد المنشآت وعدد العاملين والإنتاج والقيمة المضافة في محافظة المثنى والعراق للفترة 1971 – 2012

يتضح من خلال الجدول (3) ما يأتي.

1- عدد المنشآت:

زيادة عدد المنشآت الصناعية تعد من أبرز مظاهر النمو الصناعي واتساع نشاطه، كونه يعطي اتجاهًا واضحًا نحو البناء الصناعي عمومًا، فمن خلال الجدول (3) والشكل (2) بلغ عدد المنشآت الصناعية في محافظة المثنى 433 منشأة عام 1971 شكلت ما نسبته 1،4% من إجمالي منشآت العراق البالغ عددها 31270 منشأة ارتفع عددها إلى 484 منشأة عام 1976 بزيادة قدرها 57 منشأة، وهي منشآت صغيرة يعمل فيها أقل من 10 عمال وتنطوي إداريًا تحت القطاع الخاص وهذه إشارة جيدة في استثمار رؤوس الأموال، وجاءت هذه الزيادة في عدد المنشآت . بعد قرار التأميم وتحرير الثروة النفطية.

وما إن بدأ عام 1980 حتى بدأت معه الحرب العراقية الإيرانية والتي استمرت لثمان سنوات أدت إلى توقف العديد من المنشآت الصناعية في محافظة المثنى وعموم المحافظات العراقية الأخرى إذ تراجع عددها إلى 303 منشأة عام 1981 وبنسبة قدرها 0،9% من إجمالي منشآت العراق والبالغة 31462 منشأة صناعية، حيث أغلقت الكثير من المنشآت الصناعية أبوابها خلال تلك الفترة بسبب ظروف الحرب، وما أن انتهت الحرب عام 1988 حتى عادت حركة النشاط الاقتصادي والصناعي وارتفعت من جديد لتصبح 680 منشأة وبنسبة 1،71% من إجمالي منشآت العراق البالغة 40445 منشأة وخلال الفترة ما بين 1988– 1993 بلغت نسبة المنشآت في المحافظة 2،2% في حين حدث تراجع نسبي في عدد المنشآت على مستوى العراق بسب ظروف الحصار الاقتصادي

وما سببه من نقص في المواد الأولية ورأس المال أدى إلى توقف الكثير من المنشآت الصناعية، ومع بداية القرن الحادي والعشرين وخلال عام 2000 ظهر تحسن ملحوظ في عدد المنشآت حيث وصل عددها في المحافظة إلى689 منشأة تمثل 1،4% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في العراق والبالغة 48571 منشأة لنفس العام، بسبب دعم الدولة للمشاريع الصغيرة وزيادة المخصصات المالية لها، وهذه الزيادة في الحقيقة فاقت جميع المراحل السابقة في عدد منشآتها الصناعية ولكن لم تستمر هذه الزيادة طويلا فبعد عام 2003 وحصول تغيرات سياسة واقتصادية في العراق أدت إلى تراجع كبير في كافة المستويات والقطاعات الصناعية وخصوصاً على مستوى العراق ، ففي عام 2006 أصبح عدد منشآت المحافظة 482 منشأة صناعية وبنسبة 4% من إجمالي منشآت العراق والبالغة 12085منشأة.

أما خلال عام 2012 وبعد خروج الاحتلال الأمريكي من العراق والاستقرار النسبي الذي شهدته معظم المحافظات العراقية وعلى كافة القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي أدت بدورها في استقرار حركة النشاط الاقتصادي، حيث أدت إلى زيادة عدد المنشآت في مستوى العراق والمحافظات، إذ بلغت في محافظة المثنى 1176منشأة صناعية تمثل 2،6% من إجمالي عدد المنشآت في العراق والبالغة 44546 منشأة صناعية لنفس العام، هذه المنشآت موزعة على كافة القطاعات الصناعية في المحافظة وهي منشآت صغيرة الحجم وتعود ملكيتها للقطاع الخاص باستثناء عدد قليل منها كبيرة الحجم تعود ملكيته للقطاعين العام والخاص.

جدول (3)

تطور القطاع الصناعي في محافظة المثنى والعراق للفترة (1971– 2012)

السنة	الوحدة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة
1971	المثنى	433	1821	2914	1678
	العراق	31270	171390	270163	104168
1976	المثنى	484	2638	7023	2650
	العراق	39148	228200	857847	300204
1981	المثنى	303	2578	21943	12147
	العراق	31462	241400	2126039	782359
1988	المثنى	680	2973	45713	16144
	العراق	40445	276623	4624360	2517491
1993	المثنى	821	2451	559558	179430
	العراق	37605	215038	20745585	7793780
2000	المثنى	689	3088	13525	7046.7
	العراق	48571	266322	627310،2	318350،2
2006	المثنى	482	4769	88772.8	26183.1
	العراق	12085	222738	2633495،4	1601657،8
2012	المثنى	1176	10999	162761.2	80675
	العراق	44546	354571	5103287،2	2558862،2

المصدر :

1 – الفترة من (71– 1993) د. عبد الزهرة الجنابي، واقع واتجاهات التوطن، أطروحة دكتوراه (غ.م) كلية الآداب جامعة بغداد، 1996، ص144.

2 – وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، نتائج الحاسبة الالكترونية، بيانات غير منشوره، لعام 2012.

شكل (2)

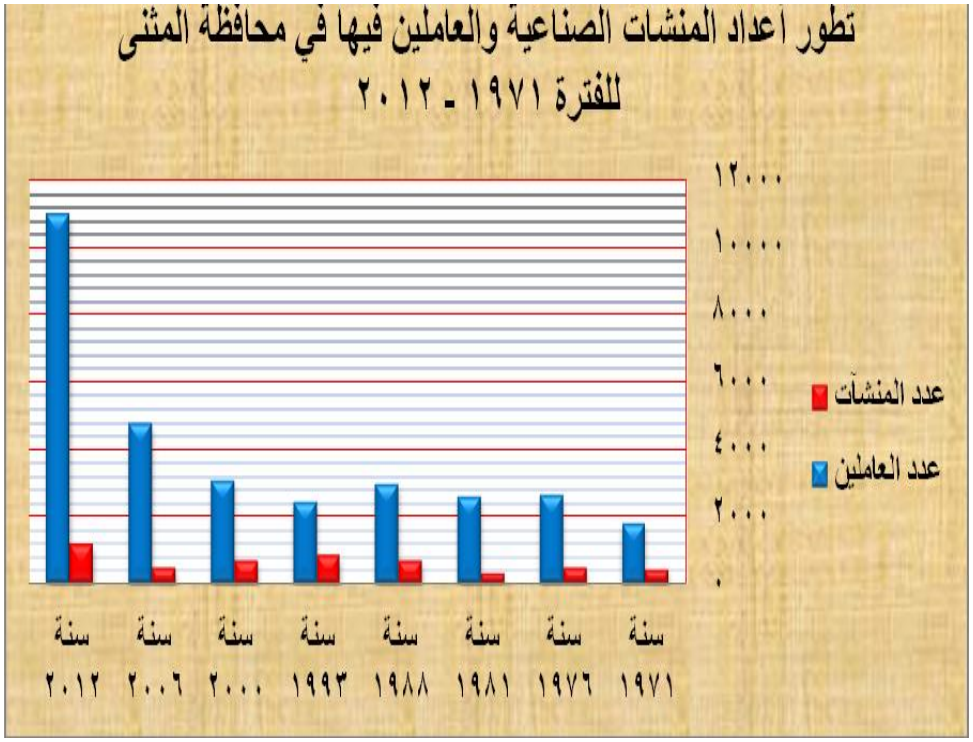

المصدر : عمل الباحث عن جدول (3)

2. عدد العاملين:

يزداد عدد العاملين غالبًا في الصناعة مع زيادة الاستثمار الصناعي وخاصة في البلدان النامية ذات الاستخدام التقني البسيط لما توفره من فرص عمل إضافية لليد العاملة العاطلة والتي تعد أحد أهم أهداف التنمية الصناعية[9]،

ومن خلال الجدول (3) بلغ عدد العاملين في محافظة المثنى خلال للفترة 1971 – 1976 ما مجموعه 4459 عامل بنسبة قدرها 1،1% من إجمالي العاملين في العراق، في حين انخفض هذا العدد على مستوى المحافظة ليصل

إلى 2578 عامل لعام 1981 بسبب ظروف الحرب كما ذكرنا سابقًا، ثم عاد وارتفع مرة أخرى عام 1988 بعد انتهاء الحرب ليصل إلى 2973 عامل بنسبة 1،1% من إجمالي العاملين في العراق والبالغ عددهم 276623 عامل، ذلك بسبب تطبيق سياسة الدولة نظام هيكلة مؤسسات الدولة وتحويل ملكية بعض المؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص في تلك الفترة، في حين شهد عام 1993 تراجعاً في عدد العاملين على مستوى المحافظة والعراق فكان نصيب المحافظة 2451 عامل في حين فقد العراق أكثر من 6 آلاف عامل خلال هذه المدة بسبب ظروف الحصار الاقتصادي وإغلاق الكثير من منشآتها لعدم توفر موادها الأولية والتي غالبًا ما تستورد من الخارج، فضلا عن حالات التدمير لمنشآت العراق الحيوية جراء العدوان الثلاثيني عام 1990 والذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية، وما أن جاء القرن الحادي والعشرين حتى عادت حركة النشاط الاقتصادي من جديد، ففي عام 2000 ارتفع عدد العاملين في المحافظة إلى 3088 عامل بنسبة 1،2% من إجمالي عدد العاملين في العراق، ازدادت أعداد العاملين خلال عام 2006 الى 4769 عامل وبنسبة 2،2% من إجمالي العاملين في العراق، ذلك بسبب توجه أكثر الفئة الشبابية للعمل في القطاعات الصناعية دون الحصول على وظائف ملائمة لهم ،فضلاً عن الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد وتغيير نظام الحكم فيها، أما خلال عام 2012 وبعد مرور 6 سنوات شهد العراق استقرارًا نسبيًا في أوضاعه عادت وارتفعت نسب العاملين في المنشآت الصناعية، إذ وصل عدد العاملين في المحافظة إلى 10999 عامل وبنسبة 3،1% من إجمالي العاملين في عموم العراق وهي نسبة عالية حققتها المحافظة طيلة الفترات السابقة.

لذا يتضح لنا من خلال دراسة هذا المعيار أنه مرتبط بحركة النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمار الصناعي وفي إقامة المشاريع الصناعية، كما يتأثر

بالظروف الاقتصادية والسياسية، فنرى هناك تباين واضح في عدد العاملين وعدد المنشآت بين عامي 2000 و 2006 والتي أدت إلى توقف إعداد كبيرة من المعامل والمنشآت عن العمل مما يؤدي إلى قلق أصحاب تلك المنشآت وضياع نسبة كبيرة من فرص العمل داخل هذه المنشآت. بالرغم من زيادة أعداد العاملين في عام 2006 عنه في عام 2000.

3. الأجور:

يمثل هذا المعيار مؤشرًا مهمًا لبيان مدى أهمية القطاع الصناعي في تحقيق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية خصوصًا إذا ارتبطت زيادة أجور العاملين بزيادة ملحوظة في الناتج الصناعي للمشاريع الصناعية كما وترتبط أجور العاملين ارتباطًا وثيقًا بزيادة عدد العاملين وتنخفض بانخفاض أعدادهم في تلك المنشآت، يتضح أن نصيب العاملين من الأجور في محافظة المثنى بلغ ما نسبة 1% من إجمالي الأجور المدفوعة للعاملين في القطاع الصناعي في العراق لعام 1971 إذ بلغت قرابة 400 ألف دينار كما ارتفعت هذه الأجور في المحافظة لتصل إلى 1،3 مليون دينار عام 1976، إذ جاءت هذه الزيادة بسبب دعم الدولة لقطاع الصناعة لعموم العراق بما فيها محافظة المثنى، من خلال استغلال عوائد النفط للمشاريع الاقتصادية، وخلال العام 1981 تضاعفت الأجور إلى ثلاثة أضعاف ونصف مما كانت عليه عام 1976، وبنسبة قدرها 1،2% وكذلك الحال بالنسبة للعراق إذا ارتفع مقدار الأجور إلى 376،8 مليون دينار انعكس على مستوى دخل الفرد في العراق نوعًا ما، ولكن عام 1988 لم ترتفع الأجور كثيرًا عن سابقتها فقد بلغت ما مقدراه 4،6 مليون دينار، إما خلال الفترة ما بين 1988- 1993 يلاحظ ارتفاعًا كبيرًا في الأجور المدفوعة للعاملين تفوق في مقدارها الفترات السابقة، حيث بلغت في المحافظة 28،3 مليون دينار وبنسبة مقدارها 1،4% حصلت هذه الزيادة في المحافظة من خلال إقامة العديد من

المنشآت والمشاريع الصناعية وهو تقدم ملحوظ على كافة المحافظات، أما الزيادة الحاصلة في الأجور أدت إلى انخفاض قيمتها نظرًا للتضخم النقدي للعملة المحلية التي حصلت بسبب ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، إذ حاولت الحكومة بعملية طبع النقود محليًا مما قلل من قيمة الدينار العراقي إذ أضيفت له أصفاراً في حين كانت عملية دعم الدينار العراقي هي الأفضل ولم تعمل بها.

أما بالنسبة لعام 2000 فقد تغير الوضع الاقتصادي كثيرًا عن سابقه وحدثت زيادة كبيرة في التضخم النقدي وزيادة في عدد المنشآت وعدد العاملين مما أدى إلى زيادة في مقدار الأجور حتى بلغت في المحافظة 14،9 مليون دينار وبنسبة1،3%من إجمالي الأجور في العراق، أما في عام 2006 فقد بلغت الأجور في المحافظة ما نسبته 1% من إجمالي الأجور المدفوعة للعاملين في العراق، وشهد عام 2012 تطورًا واسعًا في حركة النشاط الاقتصادي والصناعي على وجه الخصوص على مستوى جميع المحافظات، فقد حظيت محافظة المثنى بإقامة العديد من المنشآت الصناعية بواقع 1167 منشأة صناعية وبلغ عدد العاملين فيها 10999 عامل انعكس في زيادة قيمة الأجور كثيرًا حتى وصلت إلى أكثر من 33 مليار دينار توزعت على العاملين في فروع الصناعة التحويلية، ورغم هذه الزيادة الكبيرة في حجم الأجور لا يمكن الاعتماد عليها كمؤشر يبين لنا مدى التقدم والتطور الحاصل في القطاع الصناعي وفي تحقيق عملية التنمية الصناعية وإنما يكون الاعتماد على بقيه المعايير الأخرى في قياس مدى تطور تلك المنطقة وانتعاش اقتصادها.

4- القيمة المضافة:

تعد القيمة المضافة من المعايير المهمة والأساسية للمشروع الصناعي، لأنها تؤكد على تحقيق الربحية الاقتصادية للمشروع وتعد هدف مهم للنشاط الصناعي عمومًا، وتأتي القيمة المضافة من خلال بيان الفرق الحاصل بين قيمة

الإنتاج (المخرجات) وبين قيمة مستلزمات الإنتاج (المدخلات) وبهذا تم الاعتماد على نتائج القيمة المضافة في قياس مدى تحقيق الربحية الاقتصادية وفي نفس الوقت تعبر عن قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج، ومن خلال مؤشرات الجدول (3) حققت الصناعة في محافظة المثنى ما مقداره 1،6 مليون دينار من القيمة المضافة لعام 1971 وبنسبة قدرها 1،6% وبالرغم من زيادة القيمة المضافة عام 1976 والتي بلغت 2،6 مليون دينار ألا أنها جاءت بنسبة 1% بسبب زيادتها على مستوى العراق، يلاحظ خلال الفترة ما بين 1976 – 1981 حققت القيمة المضافة 12 مليون دينار بنسبة 1،5% وجاءت هذه الزيادة بسبب زيادة قيمة الإنتاج والتي بلغت 21 مليون دينار، وبذلك حققت القيمة المضافة زيادة ملحوظة في المحافظة.

أما بالنسبة للفترة 1981 – 1988 تزايد مقدار القيمة المضافة في المحافظة إلى 16 مليون دينار بسبب انتهاء ظروف الحرب، أما الفترة مابين1988– 1993 فقد حققت تقدماً كبيراً في حالة النشاط الصناعي من خلال تقدم قيمة الإنتاج كثيرًا، وبالتالي هناك تقدم واضح في مقدار القيمة المضافة والذي وصل إلى 179 مليون دينار، وهذا يدل على تطور وتقدم القطاع الصناعي بشكل كبير على مستوى المحافظة.

وفي عام 2000 وبسبب التضخم النقدي المستمر في العملة المحلية حدثت زيادة كبيرة وملحوظة في جميع معايير الصناعة من عدد المنشآت وعدد العاملين والإنتاج، وهذا بدوره يسهم في زيادة القيمة المضافة إذ حققت الصناعة في المحافظة ما مقداره 7046،7 مليار دينار وبنسبة قدرها 2،3% من إجمالي القيمة المضافة التي حققتها أيضًا على مستوى العراق، تزايد مقدار القيمة المضافة عام 2006 إلى ثلاث أمثال العام السابق إذ بلغت 26183،1 مليار دينار من جميع قطاعات الصناعة التحويلية في المحافظة، وهذا يعود إلى التطور الكبير الذي تحقق على مستوى العراق بشكل عام، بالإضافة إلى ما تحقق من قيمة إنتاج عالية وقيمة مستلزمات الإنتاج، وهذا انعكس على زيادة القيمة

المضافة،حيث استمرت الزيادة في القيمة المضافة وزياده في التضخم النقدي حتى حققت القيمة المضافة في المحافظة للقطاع الصناعي ما نسبته 3،2% من إجمالي ما تحقق على مستوى العراق لعام 2012.

يلاحظ مما تقدم أن القيمة المضافة حققت أرباحًا كبيرة جدًا خلال الفترات الزمنية التي عرضت إلا أن ذلك لا يعنى أن يقاس التقدم والتطور على أساس هذا المعيار كونه مرتبط ارتباطًا وثيقًا بحالات التضخم النقدي الكبير التي حصلت خلال تلك الفترات ومستمرة إلى وقتنا الحاضر لذا لابد من استخدام معايير أخرى تقاس عن أساسها عملية تحقيق التنمية الصناعية وبالتالي قياس درجة التطور والتقدم الذي يحقق النشاط الاقتصادي والصناعي على وجه الخصوص في المحافظة.

ثانياً: ملكية قطاع الصناعات التحويلية في محافظة المثنى والعراق للفترة (2000 -2012)

حدثت تغييرات أساسية عديدة للصناعة في العراق من حيث عدد مؤسساتها ومقدار الاستثمار فيها ومن حيث تنوعها وتطور إحجامها، ذلك من خلال زيادة الاستثمارات في القائم منها أو تأسيس وحدات إنتاجية جديدة، إذ تبين بيانات الجدول (4) والشكل (3) ملكية قطاع الصناعات التحويلية في محافظة المثنى والعراق للسنوات 2000، 2006، 2012 فقد بلغ نصيب القطاع العام خلال عام 2000 من المنشآت الصناعية في المحافظة 5 منشأة وبنسبة 0،8% من إجمالي منشآت المحافظة والبالغة 689 منشأة حيث وفرت منشآت القطاع العام فرص عمل بنسبة تصل إلى 51،6% من إجمالي العاملين في المحافظة في قطاع الصناعة التحويلية، في حين جاء القطاع الخاص 684 منشأة وبنسبة 99،2% وبنسبة 48،4% من إجمالي العاملين في المحافظة، أما على مستوى العراق فقد حقق القطاع العام نسبة 36% من فرص العمل في نفس القطاع، فيما أسهم القطاع الخاص بنسبة عاملين وصلت إلى61% من إجمالي العاملين في

العراق، أما القطاع المختلط(*)لقلة عدد منشآته البالغة 52 منشأة وبنسبة عاملين بلغت 2،6%، أما باعتبار الأجور فقد نال العاملين في القطاع العام في المحافظة ما نسبته 72،9% والقطاع الخاص ما نسبته 27،1% وهذا يعود إلى أن بعض العاملين في القطاع الخاص لا يتقاضون أجورًا كبقية أقرانهم في القطاع العام، لأن أغلبهم أصحاب المعامل والمنشآت يستلمون فائض القيمة بدلاً من الأجور، أما باعتبار القيمة المضافة والتي هي حاصل الفرق بين قيمة الإنتاج ومستلزمات الإنتاج فقد حقق القطاع العام في المحافظة بنسبه 72،5% والسبب يعود إلى ارتفاع قيمة الإنتاج ومستلزمات الإنتاج وهذا يعود بمردود اقتصادي كبير للمحافظة، بالإضافة إلى أن نجاح مؤسسات هذا القطاع جاء نتيجة الحصول على مستلزمات الإنتاج بسهولة وبكلفة أقل من القطاع الخاص، ذلك بسبب دعم الدولة لهذا القطاع، وخلال عام 2006 تراجع مجموع المنشآت في المحافظة إلى النصف 482 منشأة كان نصيب القطاع العام 4 منشآت فقط تمثل 0،8%من اجمالي عدد المنشآت في المحافظة، أما بالنسبة لعدد العاملين فإن المؤشرات عكس ذلك تمامًا فقد عمل في هذا القطاع ما نسبته 24،7%من إجمالي العاملين في المحافظة وبذلك يكون حقق نسبة عالية في توفير فرص العمل، أما القطاع الخاص فيضم 478 منشأة تمثل 99%من إجمالي منشآت المحافظة، ومعظم هذه المنشآت صغيره الحجم تلبي الحاجة المحلية للمستهلك وجاءت بنسبة عاملين 18،6%، أما باعتبار الأجور فقد نال العاملين في القطاع العام نصيبًا من الأجور ما نسبته 73% أما القطاع الخاص جاء بنسبة 27%، وجاءت هذه الزيادة في القطاع العام بسبب زيادة عدد العاملين في منشآت هذا القطاع، وبهذا استمر العاملين في هذا القطاع ينالون نسبة من الأجور أعلى من نسبتهم كعاملين والتي بلغت 24،7% من إجمالي العاملين في المحافظة، أما باعتبار قيمة الإنتاج حقق القطاع العام نسبة بلغت 54،8% فيما حصل القطاع

(*) يقصد بالقطاع المختلط أو التعاوني المشاركة بنسب استثمار بين القطاعين العام (الحكومي) والقطاع الخاص.

الخاص على نسبة أقل من ذلك وقدرها 45،2% وبهذا تماثلت الصورة نفسها بالنسبة للقيمة المضافة.

جدول (4)

ملكية قطاع الصناعات التحويلية في محافظة المثنى والعراق

للفترة (2000- 2012)

القيمة= مليون دينار

الوحدة	القطاع	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة
المثنى 2000	عام	5	1595	9299	5112،7
	خاص	684	1493	4226	1934
	مختلط	–	–	–	–
	مجموع	689	3088	13525	7046،7
العراق	عام	128	95840	410686،2	238594،2
	خاص	48391	163529	170628	59667
	مختلط	52	6953	45996	20089
	مجموع	48571	266322	627310،2	318350،2
المثنى 2006	عام	4	2719	48600.8	13694.1
	خاص	478	2050	40172	12489
	مختلط	–	–	–	–
	مجموع	482	4769	88772.8	26183.1
العراق	عام	89	147332	1049153.	534419.8

			8		
	خاص	11983	70906	1499644	667104
	مختلط	13	4500	84697.6	26494
	مجموع	12085	222738	2633495.4	1601657،8
المثنى 2012 العراق	عام	7	2488	48649	26996
	خاص	1169	8511	114112،2	53679
	مختلط	–	–	–	–
	مجموع	1176	10999	162761،2	80675
	عام	113	160317	3275529	1772706
	خاص	44419	190337	1803681	781560
	مختلط	14	3917	24077.2	4596،2
	مجموع	44546	354571	5103287.2	2558862.2

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي شعبة الصناعات الكبيرة والصغيرة للمحافظات، جداول الحاسبة الالكترونية لعام 2012.

2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التنمية المكانية لمحافظة المثنى لعام 2010، تقرير مقدم للوزارة (غير منشورة) لعام 2010.

3- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات 2006،2000، 2012، صفحات متفرقة.

شكل (3)

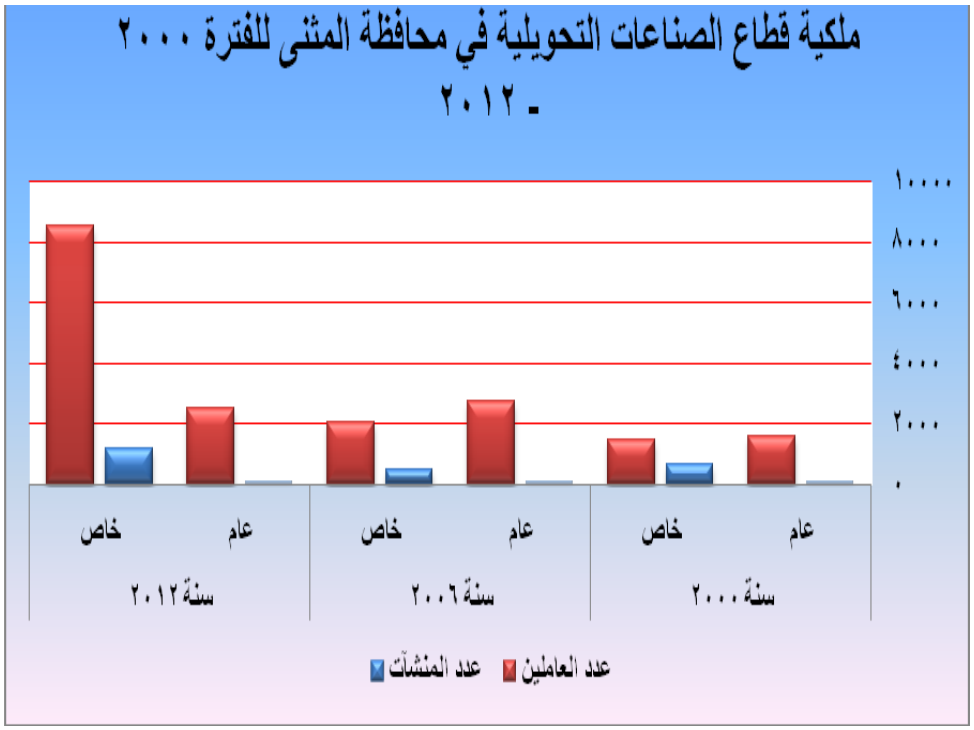

المصدر: عمل الباحث عن جدول (4)

عادت ونشطت حركة النشاط الصناعي خلال عام 2012 ليس على مستوى المحافظة فحسب بل على مستوى العراق أيضًا، ويلاحظ تقدمًا واضحًا في عدد المنشآت على مستوى المحافظة والتي بلغت 1176منشأة وبنسبة 2،6% من إجمالي منشآت العراق، حصل القطاع العام منها على 7 منشآت وفرت فرصة عمل ما نسبته 22،6% من العاملين في حين تفوق القطاع الخاص بنسبة 99،4% من عدد المنشآت وحقق نسبة عاملين ما مقدارها77،3%، حيث أن أغلب منشآت القطاع الخاص صغيرة الحجم باستثناء 49 منشأة منها كبيرة الحجم

تمثلت بصناعات غذائية وإنشائية وكيماوية، أما من حيث قيمة الأجور فقد كان نصيب العاملين في القطاع العام ما نسبة 28،8% من إجمالي أجور المحافظة، أما القطاع الخاص فقد جاء بنسبة 71،2% ومن حيث معايير الإنتاج يلاحظ تراجع القطاع العام إلى ما نسبته 29،9% في حين تقدم القطاع الخاص بنسبة 70،1%، هذا راجع إلى قرارات تتعلق بسياسة الدولة بتحويل ملكية عدة منشآت صناعية من القطاع العام الى القطاع الخاص، وهذا بدوره أسهم في تطور وزيادة حجم منشآت القطاع الخاص وإعطائها دورًا كبيرًا في البنية الصناعية على مستوى المحافظة والعراق، كذلك الحال بالنسبة للقيمة المضافة حيث يلاحظ أن ما حققته الصناعة في القطاع الخاص يمثل ضعف ما حققه القطاع العام حيث جاء بنسبة 33،5% وفي القطاع الخاص وصلت إلى 66،5%.

أما على مستوى العراق فلا تختلف الصورة كثيرًا فقد شهد عام 2012 زيادة في عدد المنشآت وعدد العاملين على مستوى القطاعين العام والخاص فقد بلغت منشآت القطاع العام 113 منشأة عملت على توفير فرصة عمل ما نسبته 45،2% في حين تقدم القطاع الخاص كثيرًا في عدد منشآته البالغة نسبتها 99،7% وبنسبة عاملين قدرها 53،7% ونال العاملين في القطاع العام ما نسبته من الأجور 70،7% أما القطاع الخاص فكانت نسبته 27،9%. أما باعتبار قيمة الإنتاج فقد حقق القطاع العام ما نسبته 64،2% وبذلك حققت القيمة المضافة ربحية اقتصادية عالية بنسبة 73،6% نتيجة ارتفاع قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج، أما القطاع الخاص فقد حقق ما نسبته 30،9% من قيمة الإنتاج وبنسبة 24،1% من القيمة المضافة.

ومن خلال ما تقدم يلاحظ تباين ملكية قطاع الصناعة التحويلية بالنسبة للقطاعين العام والخاص كثيرًا في الفترات الزمنية التي ذكرت فعلى مستوى المحافظة يلاحظ تقدم القطاع الخاص عن العام وذلك يأتي من خلال بعض

القرارات التي صدرت من قبل الدولة بضم عدد من منشآت القطاع العام إلى الخاص، حيث جاء بمردود اقتصادي كبير بالنسبة للقطاع الخاص، وبذلك حقق نجاحات كبيرة لحركة النشاط الصناعي على مستوى المحافظة بالإضافة إلى اعتمادها سياسات اقتصادية كانت أكثر مرونة من القطاع العام في إدارة العمليات الإنتاجية وفي السنوات الأخيرة يلاحظ تراجع القطاع الخاص وتقدم القطاع العام بسبب دعم الدولة المتواصل لهذا القطاع الحكومي الذي تعتمد عليه في رسم سياسة اقتصادها لذا نرى زيادة واضحة في قيمة الإنتاج وتحقيق ربحية اقتصادية من خلال ما أظهرته نسب القيمة المضافة، وبالتالي تعطينا هذه القطاعات صورة واضحة على إمكانية تحقيق التنمية الصناعية من خلال دعم القطاع الخاص وما يتبعه من تحقيق نتائج جيدة للاقتصاد على اعتبار أن القطاع الأول مدعوم من قبل الدولة.

ثالثاً: حجم قطاع الصناعات التحويلية في محافظة المثنى والعراق للسنوات (2000-2006-2012)

بدأت الصناعة في محافظة المثنى بشكل عام صغيرة الحجم وكانت عبارة عن معامل ومنشآت، لسد الحاجة المحلية للمستهلكين خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وبعد تحسن الأوضاع الاقتصادية وظهور خطط التنمية الصناعية والتي بدورها شجعت على إقامة المشاريع والمنشآت الصناعية ليس على مستوى محافظة المثنى فحسب بل في عموم محافظات العراق، ومن خلال بيانات الجدول(5) والشكل(4) والذي يبين فيه حجم القطاع الصناعي التحويلي في محافظة المثنى والعراق للسنوات 2000-2006- 2012.

ففي عام 2000 شهدت محافظة المثنى إقامة العديد من المنشآت الصغيرة وبنسبة 98% من مجموع الصناعات القائمة فيها، ورغم هذه النسبة العالية إلا أنها جاءت بنسبة 42،7% من العاملين فيها، هذا عكس ما يلاحظ في

منشآت القطاع العام الكبيرة بالرغم من أنها جاءت بنسبة قليلة في عدد منشآتها والتي قدرت 2% إلا أنها جاءت بنسبة عاملين بلغت 57،3% وبذالك فاقت القطاع الخاص بعدد العاملين، أما على مستوى العراق فقد نالت المنشآت الصغيرة ما نسبته 98،4% لعام 2000 وبنسبة عاملين53،7%، أما الكبيرة جاءت بنسبة ضئيلة في عدد منشآتها والبالغة 1،3% إلا أنها حققت نسبة في عدد العاملين قدرها 45،4% وهذا يأتي من خلال كبر حجم هذه المنشآت والتي تستوعب أعدادا كبيره من الأيدي العاملة رغم قله إعدادها، أما باعتبار الأجور فقد نال العاملين في المنشآت الصغيرة في المحافظة نصيبًا من الأجور أقل من نسبة العاملين فيها إذا وصلت إلى 19،6% من إجمالي الأجور المدفوعة للعاملين في المحافظة ، وباعتبار قيمة الإنتاج يلاحظ أن المنشآت الصغيرة لم تحقق قيمة الإنتاج إلا بنسبة ضئيلة 26،5% وهذا راجع لصغر عملياتها الإنتاجية وبنفس الوقت لم تلقي الدعم الكافي من قبل سياسة الدولة، وهذا عكس ما يلاحظ في المنشآت الكبيرة التي حققت ما نسبته 73،5%، ولا تختلف الصورة كثيراً باعتبار القيمة المضافة فقد حققت المنشآت الصغيرة ما نسبته 23% في حين حققت المنشآت الكبيرة ربحية اقتصادية عالية بنسبة 77% لنفس الأسباب أعلاه.

جدول (5) حجم قطاع الصناعات التحويلية في محافظة المثنى والعراق للسنوات(2000-2006-2012)

القيمة = مليون دينار

الوحدة	القطاع	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة
المثنى 2000	صغيرة	679	1318	3579	1618.3
	متوسطة	–	–	–	–
	كبيرة	10	1770	9946	5428.4
	مجموع	689	3088	13525	7046.7
العراق	صغيرة	47785	143222	62868	29249

	متوسطة	150	2175	14182.7	4090.7
	كبيرة	636	120925	550259.5	285010.5
	مجموع	48571	266322	627310.2	318350.2
المثنى 2006 العراق	صغيرة	467	1481	29284.8	8303.8
	متوسطة	–	–	–	–
	كبيرة	15	3288	59488	17879.3
	مجموع	482	4769	88772.8	26183،1
	صغيرة	11575	46364	1103131.7	486420.1
	متوسطة	51	943	18203.7	9314.7
	كبيرة	459	175431	1512160	1105923
	مجموع	12085	222738	2633495.4	1601657،8
المثنى 2012 العراق	صغيرة	1120	3641	54860.2	27049
	متوسطة	–	–	–	–
	كبيرة	56	7358	107901	53626
	مجموع	1176	10999	162761،2	80675
	صغيرة	43647	146126	263661	99986
	متوسطة	218	3357	187018.7	78695.7
	كبيرة	681	205088	4652607.5	2380180،5
	مجموع	44546	354571	5103287.2	2558862.2

المصدر :

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، بنية الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، جداول الحاسب الإلكترونية، لعام 2012

2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التنمية إمكانية المحافظة المثنى لعام 2010 تقرير مقدم للوزارة (غ. م.) لعام 2010

3- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2000، 2006، 2012)

شكل (4)

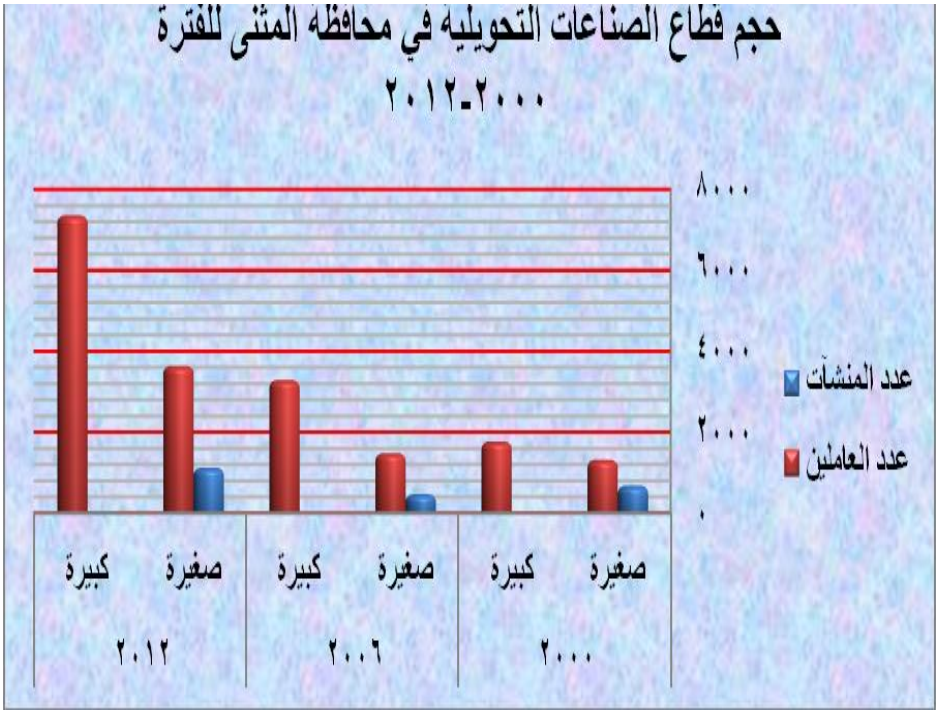

المصدر : عمل الباحث عن جدول (5)

في حين شهد عام 2006 تغيرات كبيرة على مستوى العراق والمحافظات، فقد انخفض عدد المنشآت الصغيرة في المحافظة إلى النصف وكذلك عدد العاملين في تلك المنشآت ذالك لتوقف الكثير من منشآتها عن العمل بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد في تلك الفترة حالت دون تقدمها، أما المنشآت الكبيرة فقد أضافت 5 منشآت فقط وزاد عدد العاملين فيها إلى أكثر من النصف عن الفترة السابقة، كذلك الحال بالنسبة للعراق أيضًا حصل فيه تراجع واضح إلى أكثر من النصف سواء كانت منشآت كبيرة أم متوسطة أم صغيرة ذلك باعتبار عدد المنشآت وعدد العاملين، جاء ذلك نتيجة تدهور

الأوضاع السياسة والاقتصادية التي ذكرت، أما بالنسبة للأجور فقد نال العاملين في المنشآت الصغيرة ما نسبته 15،5% من إجمالي الأجور المدفوعة للعاملين في المحافظة ، على عكس ما يلاحظ في المنشآت الكبيرة والتي نالت الأجور فيها ما نسبته 84،5% أما على مستوى القيمة المضافة فجاءت المنشآت الكبيرة بنسبة أعلى من نسبة المنشآت الصغيرة ذلك بسبب زيادة قيمة الإنتاج التي بلغت ما قيمته 17،8 مليار دينار وزيادة في قيمه مستلزمات الإنتاج 41،6 مليار دينار في المنشآت الكبيرة عنه في المنشآت الصغيرة.

وما أن جاء عام 2012 حتى شهدت البلاد نوعًا من الاستقرار النسبي على المستوى السياسي والاقتصادي والتي جاءت أثاره الإيجابية بتقدم وتطور القطاعات الصناعية وهذا ما يلاحظ من زيادة كبيرة في إقامة العديد من المنشآت الصناعية على مستوى المحافظة والعراق فقد بلغ عدد المنشآت في المحافظة 1176منشأة صناعية عام 2012 وبنسبة 2،6% من إجمالي المنشآت في العراق، كانت نسبة المنشآت الصغيرة منها 95،2%، ورغم ارتفاع هذه النسبة إلا أنها لم تسهم في توفير فرص العمل إلا بنسبة 33،1% على العكس في المنشآت الكبيرة والتي جاءت بنسبة 4،8% من عدد المنشآت إلا أنها حققت فرص للعاملين فيها ما نسبته 66،9% وهي نسبة عالية، أما باعتبار قيمة الأجور فإنها مرتفعة كثيرًا بسبب زيادة التضخم النقدي الحاصل في العملة المحلية، ونصيب المنشآت الصغيرة من الأجور 22،3% أما المنشآت الكبيرة فتمثل 77،7% ، كذلك الحال بالنسبة لاعتبارات قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج التي نراها متقدمة في المنشآت الكبيرة عنه في المنشآت الصغيرة، حتى على مستوى القيمة المضافة التي حققت المنشآت الكبيرة ربحية اقتصادية فيها بنسبة 66،5% أما المتبقي فقد حققته المنشآت الصغيرة وبنسبة 33،5%.

ومن ثم يلاحظ مما تقدم أن المنشآت الكبيرة قد حققت نسباً عالية خلال الفترات الأخيرة رغم قلة عدد منشآتها وذالك في عدد العاملين والأجور وقيمة الإنتاج وتحقيق أرباح اقتصادية كبيرة في القيمة المضافة، وهذا يأتي من خلال دعم الدولة لهذه المنشآت والتي أغلبها تعود ملكيتها للقطاع العام إضافة إلى سهولة الحصول على المواد الأولية والمكائن والمعدات ومستلزمات الإنتاج الأخرى وبأقل التكاليف، في حين يلاحظ أن المنشآت الصغيرة انها متباينة في نسبها خلال تلك الفترات على الرغم من ارتفاع نسبة عدد منشأتها إلا أنها لم تحقق إلا نسبًا ضئيلة في عدد العاملين والاعتبارات الأخرى، ذالك أن أغلب هذه المنشآت صغيرة الحجم وبرأسمال قليل إضافة إلى صغر حجم عملياتها الإنتاجية، فضلاً عن صعوبة الحصول على المواد الأولية والتي معظمها مستورد من خارج البلاد، لذا فالتباين واضح في جميع الاعتبارات والمؤشرات الصناعية بين ما تحققه المنشآت الكبيرة عنه في المنشآت الصغيرة وهذا يأتي من طبيعة حجم تلك المنشآت وما تقدمه من خدمات لمستهلكيها على مستوى المحافظة.

هوامش الدراسة

[1] محمد جواد شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غ. م)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2007، ص1.

[2] عبد الزهرة الجنابي، الجغرافيا الصناعية، دار الصفاء للطبع والتوزيع، ط1، عمان، 2013، ص 113.

[3] لمزيد من التفاصيل عن تلك القوانين راجع:

أ) أحمد حبيب رسول، دراسات في جغرافية العراق الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

ب) حسين موسى جاسم، التوزيع الجغرافي للصناعة في بابل، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص 26.

(4)كاثلين أم لأنكلي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي، خطاب العاني، دار التضامن، بغداد، 1963، ص140.

(5)أحمد حبيب رسول، دراسات في جغرافية العراق الصناعية، مرجع سابق، ص 37.

(6)عباس على التميمي، النمو الصناعي في البصرة ونينوى، مركز دراسات الخليج، البصرة، 1981، ص34.

(7)حسين جاسم الأوسي، مرجع سبق ذكره، ص44.

(8)عبد خليل فضيل، أحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، وزارة التعليم العلمي والبحث العالمي، مطابع جامعة الموصل، ب.ت.

(9)عبد الزهرة الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

قائمة المراجع

1. أحمد حبيب رسول، دراسات في جغرافية العراق الصناعية، مطبعة العاني، بغداد، 1975.
2. حسين موسى جاسم، التوزيع الجغرافي للصناعة في بابل، رسالة ماجستير(غ.م)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983.
3. عباس على التميمي، النمو الصناعي في البصرة ونينوى، مركز دراسات الخليج، البصرة، 1981.
4. عبد الزهرة الجنابي، الجغرافيا الصناعية، دار الصفاء للطبع والتوزيع، ط1 ، عمان ، 2013 .
5. عبد خليل فضيل، أحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، وزارة التعليم العلمي والبحث العالمي، مطابع جامعة الموصل، ب.ت.
6. كاثلين أم لأنكلي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي، خطاب العاني، دار التضامن، بغداد، 1963.
7. محمد جواد شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غ. م)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2007.